

Document: EB 2020/131(R)/R.33
Agenda: 5
Date: 25 November 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماعين الثاني عشر والثالث عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرعجون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Thomas Eriksson

مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: +39 06 5459 2425
البريد الإلكتروني: t.eriksson@ifad.org

لويس خيمينيس ميكنيس

سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2254
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة

روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للعلم

محاضر الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على

أساس الأداء

1- تعرض هذه الوثيقة المناقشات التي دارت خلال الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي انعقد في 7 سبتمبر/أيلول 2020. وسيتم تشاطر المحاضر مع المجلس التنفيذي للعلم بعد مصادقة مجموعة العمل عليها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من نيجيريا (الرئيس)، وأنغولا، وكندا، والجمهورية الدومينيكية، واليابان، وجمهورية كوريا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما حضره مراقبون من المجلس التنفيذي من بنغلاديش، والصين، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة. ومثل إدارة الصندوق نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- اشتمل جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة PBAS 2020/12/W.P.1، على البنود التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال فترتي التجديد الحادي عشر والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ (4) آلية الوصول إلى الموارد المقترضة؛ (5) مسائل أخرى. واعتمد الأعضاء جدول الأعمال دون أية تعديلات.

البنود 3، و4، و5 من جدول الأعمال: نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال فترتي التجديد الحادي عشر والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وآلية الوصول إلى الموارد المقترضة، ومسائل أخرى – الخطوات التالية

4- أفادت الإدارة بأنه في حين ستبقى مساهمات تجديد الموارد بمثابة حجر أساس الهيكلية المالية للصندوق، إلا أنه من المزمع إجراء سلسلة من الإصلاحات المالية التحويلية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيسمح ذلك للصندوق بإضفاء المزيد من التنوع على مصادر تمويله والوصول إلى موارد مقترضة لرفد مساهمات الجهات المانحة في التجديد الثاني عشر للموارد. وعلى هذا النحو، عكفت الإدارة على استعراض آليات الوصول إلى الموارد للتأكد من تماشي الطموح الرامي إلى تحقيق أثر أكبر مع طبيعة الموارد المالية المتاحة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار المالي للصندوق وشمولية الوصول إلى موارده. ويجري النظر في آليتين متميزتين رغم كونهما مترابطتين ومتكاملتين، وهما: نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والذي سيظل الآلية المستخدمة في تخصيص الموارد الأساسية، وآلية الوصول إلى الموارد المقترضة، والتي تحدد الأهلية والوصول إلى الموارد المقترضة.

5- عرضت الإدارة: (1) لمحة عامة عن التعديلات على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء اعتباراً من التجديد الحادي عشر للموارد ومسوغاتها؛ (2) نتائج تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد من حيث توزيع الموارد حسب مجموعات البلدان؛ (3) الطريقة التي سمحت بها معادلة التجديد الحادي عشر للموارد بزيادة توزيع الموارد على أفقر البلدان مقارنة بالتجديد العاشر للموارد، والتوقعات الحالية التي تُظهر أنها ستواصل القيام بذلك خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت الإدارة التفاعل بين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الوصول

إلى الموارد المقترضة من حيث التوزيع التقديري المتوقع للموارد لمجموعات البلدان حسب فئة الدخل، وذلك بناء على السيناريو دال (متوسط-مرتفع).

6- وعرضت الإدارة كذلك المبادئ المقترحة التي تستند إليها آلية الوصول إلى الموارد المقترضة ومعايير الأهلية الخاصة بها. وسيتم تحديد الوصول إلى الموارد المقترضة على أساس ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي التوافق مع مهمة الصندوق وفعاليتيه الإنمائية؛ وطلب الحكومات؛ والضمانات المالية التي تشمل الجدارة الائتمانية للمقترضين والقدرة على تحمل ديون إضافية. وبذلك ستم إتاحة الموارد المقترضة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بالإضافة إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ذات الجدارة الائتمانية والبلدان متوسطة الدخل. واقترحت الإدارة تقديم ما لا يقل عن 80 في المائة من التمويل الإجمالي للصندوق، سواء كان ذلك من الموارد الأساسية أو المقترضة، إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وما يصل إلى 20 في المائة إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وعلاوة على ذلك، ستمكن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من الوصول إلى ما لا يقل عن نفس الحصة من الموارد الإجمالية التي تم تخصيصها لها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، والتي تبلغ 11 في المائة.

7- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للمعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نظرا لنجاحها في توزيع الموارد على أشد البلدان فقرا وحاجة. وأعرب معظم الأعضاء عن دعمهم لمقترح الإدارة بالإبقاء على المعادلة الحالية من دون أي تغيير خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وتم ذكر الحاجة المحتملة إلى تنقيح المعادلة بعد التوصل إلى اتفاق في مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

8- وتساءل بعض الأعضاء عما إذا كانت هناك حاجة إلى آلية منفصلة لتخصيص الموارد المقترضة. وأشارت الإدارة إلى أنه في حين تعمل الآلية الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على تخصيص الموارد الأساسية والمقترضة، فإنها غير مرتبطة بشروط التمويل. ويحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات على أساس احتياجات البلد وأدائه بغض النظر عن قدرته على اقتراض الموارد.

9- واستجابة لطلبات الحصول على معلومات حول ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، أبلغت الإدارة أن المصارف والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات تمويل التنمية لا تميز عادة بين الموارد الأساسية والموارد المقترضة. وعلى هذا الأساس، وبالنظر إلى طبيعة الصندوق باعتباره صندوقا وليس مصرفا، لا توجد جهات مقارنة مباشرة متاحة. وكآلية لتخصيص الموارد، من شأن آلية الوصول إلى الموارد المقترضة أن تكفل اتباع نهج قائم على المخاطر، وتحمي الاستدامة المالية للصندوق وتضمن استرداد تكاليف الاقتراض. ويعد ذلك أمرا بالغ الأهمية في سياق مستويات الاقتراض المتزايدة المتوقعة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

10- وتم طرح أسئلة حول كيفية تعامل الإدارة مع وضع يفوق فيه الطلب العرض. وكيف سيتم تحديد المخصصات في بيئة دينامية في الوقت الذي يتم فيه حشد موارد إضافية؟ وكيف سيتم اتخاذ القرارات بشأن المخصصات بين مختلف فئات الدخل؟ وأوضحت الإدارة أن العمل جارٍ من أجل تحسين معايير تحديد الأولويات. وتتم الاستعانة حاليا بمصنوفة للفعالية الإنمائية من أجل تقييم المشروعات قبل إحالتها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها؛ ويمكن وضع نوع مماثل من الآليات لضمان استيفاء المشروعات للمعايير المحددة في آلية الوصول إلى الموارد المقترضة، بما في ذلك التوافق مع مهمة الصندوق ومع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية.

11- وأشار الأعضاء إلى أن إجراء المزيد من المناقشات حول عدد من القضايا المترابطة من قبيل إطار الاقتراض المتكامل للصندوق والانتقال/التخرج نحو شروط إقراضية مختلفة كان أحد المتطلبات الأساسية لاتخاذ قرار مستنير بشأن آلية الوصول إلى الموارد المقترضة. وأقرت مجموعة العمل بارتباط مسألة تخصيص الموارد وتوافرها بالمناقشات الجارية حول الانتقال/التخرج والتسعير. وسيتم تحديد أسعار الصندوق بشكل يضمن استرداد التكاليف الأساسية المتعلقة بالاقتراض بالكامل مع الحفاظ على الطابع التنافسي من حيث ما يمكن

للأعضاء الحصول عليه من أسواق السندات. وسيتم تقييم المخاطر ومعالجتها على غرار الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

12- ووافقت الإدارة على أن تتضمن الورقة المطروحة للمناقشة في الندوة غير الرسمية حول آلية الوصول إلى الموارد المقترضة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2020 معلومات إضافية عن: تدابير ضبط المخاطر؛ وأساليب تحديد الأولويات؛ والسيناريوهات التي يتجاوز فيها الطلب قدرة العرض؛ وإجراء المقارنات، حيثما أمكن، مع الآليات المستخدمة في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

13- كما وافقت الإدارة على استطلاع المواعيد المحتملة لانعقاد اجتماع مجموعة العمل بعد الندوة غير الرسمية حول آلية الوصول إلى الموارد المقترضة وقبل الاجتماع التالي للجنة مراجعة الحسابات. وستقدم مجموعة العمل، بالاشتراك مع الإدارة، مدخلات تقنية للمناقشة حول نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، مع مراعاة مسارات العمل الأخرى ذات الصلة والانخراط مع المجلس في تحويل الهيكليّة الماليّة للصندوق والخطوات التالية المتعلقة بمناقشة الانتقال/التخرج.

محاضر الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على

أساس الأداء

1- يرد في هذه الوثيقة موجز لمناقشات الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي انعقد في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من نيجيريا (الرئيس)، وأنغولا، وكندا، والجمهورية الدومينيكية، واليابان، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما حضره مراقبون من المجلس التنفيذي من الصين، وفرنسا، والولايات المتحدة. ومثل إدارة الصندوق نائب الرئيس المساعد لادائرة إدارة البرامج؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ وأمين الخزانة؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (4) مناقشة وإقرار نهج للمخصصات يغطي فترة ثلاث سنوات (دورة تجديد الموارد)؛ (5) آلية الوصول إلى الموارد المقترضة؛ (6) مسائل أخرى.

4- واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت مع إدخال تعديل واحد عليه (ترد الصيغة المنقحة الآن في الوثيقة PBAS 2020/13/W.P.1/Rev.1)، وهو حذف البند (4) من جدول الأعمال المتعلق بمناقشة وإقرار نهج للمخصصات يغطي فترة ثلاث سنوات (دورة تجديد الموارد)، والذي سيتم النظر فيه في اجتماع مقبل.

البند 3 من جدول الأعمال: محاضر الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

5- تمت الموافقة على محاضر الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مع تصحيح واحد سيتم إدخاله في وثيقة منقحة سيتم نشرها على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء.

البند 4 من جدول الأعمال: آلية الوصول إلى الموارد المقترضة

6- في البداية، أشارت الإدارة إلى أن الهدف من آلية الوصول إلى الموارد المقترضة يتمثل في دعم الصندوق في توسيع برنامج القروض والمنح فيه من خلال إيجاد حيز لمستويات أعلى من الاقتراض مع ضمان الاستدامة المالية والالتزام بمبادئ الفعالية الإنمائية. وبصفتها آلية تكميلية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، يمكن لآلية الوصول إلى الموارد المقترضة أن تيسر توسيع نطاق التدخلات الناجحة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فضلا عن إتاحة الشمولية في الوصول إلى الموارد لصالح البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

7- واقترحت الإدارة إطارا زمنيا يسمح بإنشاء الآلية في بداية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويتوخى الإطار الزمني عرض آلية الوصول إلى الموارد المقترضة على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2021. وسيكون من الضروري إدخال تعديلات على سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق من أجل تنفيذ آلية الوصول إلى الموارد المقترضة، وستتم إحالة هذه التعديلات إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها في فبراير/شباط 2022.

- 8- وفي ردها على الأسئلة، طمأنت الإدارة الأعضاء أن آلية الوصول إلى الموارد المقترضة ستتماشى مع مهمة الصندوق، وأن عملية التخصيص والتنفيذ ستعكس ما هو قائم بالفعل في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعلى هذا النحو، سيجري استعراض توفر الموارد؛ وسيتم تحديد أهلية البلد على أساس أمور تشمل الجدارة الائتمانية، والقدرة على تحمل الديون، والحدود الإفرادية القطرية؛ وسيتم إبلاغ البلدان المؤهلة وطلب تأكيد اهتمامها بالوصول إلى الأموال المقترضة؛ وسيجري تصميم المشروعات وفقا لعمليات التصميم الحالية في الصندوق مع التركيز على الفعالية الإنمائية - باستخدام مصفوفة الفعالية الإنمائية - وبالتواؤم مع سياسات الصندوق، وإجراءاته، وآليات الاستعراض الصارمة المتبعة فيه. وسيوافق الإبلاغ والرصد مع إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.
- 9- وسيتم توزيع الموارد وفقا للاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وعمليات المجلس التنفيذي، ومنها على سبيل المثال مستويات التوزيع المتفق عليها حسب فئة دخل والحصة الإجمالية من برنامج القروض والمنح المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء، وغيرها. كما ستؤدي هذه المعايير دورا في تحديد أولويات المخصصات.
- 10- وإذ تلاحظ الإدارة الحاجة إلى ضمان شروط تنافسية لإعادة الإقراض، فإنها تشير إلى أن مسألة التسعير مطروحة للنظر فيها إلى جانب آلية الوصول إلى الموارد المقترضة، وذلك على وجه التحديد نتيجة الروابط بين هاتين المسألتين. وسيكون التسعير تنافسيا ومتمایزا بين البلدان حسب مجموعات المقترضين استنادا إلى فئة دخلهم، ووجود حالة هشاشة، ومرحلة الانتقال في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم إعادة إقراض الموارد المقترضة بطريقة تضمن استرداد الصندوق لتكاليف اقتراضه. وعلى هذا النحو، اقترحت الإدارة استحداث رسوم التزام ورسوم مقدمة. وستؤثر نتيجة المناقشات الجارية حول التخرج، والتي تتم حاليا في سياق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على التطورات المقبلة في هذا الصدد.
- 11- وأقرت الإدارة بأن التصنيف الائتماني للصندوق يعتبر معلما بارزا فيما يخص تحديد التسعير، ولكن سيتطلب الأمر بعض الوقت حتى يتم تحديد سعر مرجعي خاص بالصندوق يتسم بقابلية التنبؤ به وبموثوقيته. وحتى ذلك الحين، سيتم استخدام معيار التسعير الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- 12- وأكدت الإدارة وجود هيكلية المخاطر اللازمة لإدارة ورصد الجدارة الائتمانية للبلدان، وتقييم أثر الخسارة الائتمانية غير المتوقعة المحتملة على الحافظة، ورصد بناء الحافظة بشكل مستمر.
- 13- وردا على استفسار حول إمكانية تطبيق آلية الوصول إلى الموارد المقترضة على الموارد المقترضة بصرف النظر عن مصدرها (المصادر السيادية أو سوق السندات)، أكدت الإدارة أنه سيتم جمع كافة الموارد المقترضة من أجل تشكيل حافظة ديون يتم اعتبارها على أساس متوسط مرجح من ناحية أجل الاستحقاق والتكلفة، وسيتم بعد ذلك النظر في شروط الإقراض المناسبة الكفيلة بضمان القدرة التنافسية واسترداد التكاليف.
- 14- وردا على سؤال بشأن إطار الفعالية الإنمائية، أكدت الإدارة أنه سيتم تحديثه تمشيا مع التزام التجديد الثاني عشر للموارد. وسيضمن التحديث التواؤم مع أفضل الممارسات، غير أنه من غير المتوقع إدخال تغييرات كبيرة على مصفوفة الفعالية الإنمائية.
- 15- واقترح الأعضاء أن الأمثلة والحالات التوضيحية وآليات الوصول التي تنتم بوضوح أكبر ستكون موضع ترحيب في دورة مقبلة.
- 16- واستفسر الأعضاء عما إذا كانت هناك حاجة إلى استعراض دور ونطاق مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتم الاتفاق على أن تواصل مجموعة العمل استعراضها لآلية الوصول إلى الموارد المقترضة، وأن تناقش أيضا إمكانية تنقيح اختصاصاتها وتكوينها. وستتم الاستعانة بخبرة إضافية للمساعدة في إتمام هذه المهمة.

17- واقترحت مجموعة العمل عقد اجتماع آخر قبل نهاية العام. والتزمت الأمانة بتحديد خيارات عقد الاجتماع ومعاودة الاتصال في الوقت المناسب.

البند 5 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

18- لم تُطرح أية بنود في إطار المسائل الأخرى واختتم الاجتماع.